



دور الحكومة في مكافحة الفساد المنتشر

د. محمد صالح أسويسي

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، ليبيا.

mohammedeswise@bwu.edu.ly

The government's role in combating widespread corruption

Dr. Muhammad Saleh Aswaisi

Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Libya.

تاريخ النشر: 2024-06-01

تاريخ القبول: 2024-05-13

تاريخ الاستلام: 2024-04-24

الملخص

يجب على الحكومة التي لها إدارة قوية نحو مكافحة الفساد المتمثل في تكوين المؤسسات المالية التي تشجع على النزاهة اتجاه القطاع العام مع تفعيل هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بهدف حماية المال العام ومحاربة الفساد والقضاء عليه وتطهير المجتمع من أثارة الوخيمة على الدولة في كافة مؤسساتها ومستقبل اجيالها كما تعمل الهيئة على حماية الأجهزة العامة في الدولة والشركات التابعة لها وذلك لخلق بيئة تتسم بالشفافية والنزاهة والعدل والمساواة مع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة وجمع المعلومات والبيانات والاحصاءات المرتبطة بالفساد وتنظيم قاعدة معلومات وطنية بشأن الفساد من جميع جوانبه مع تركيز على اصلاح ومعالجة الفساد من جميع جوانبه و التركيز على السياسة لبناء مؤسسات قوية تحول مجريات الامور ضد الفساد في المؤسسات المالية مثل إدارة الضرائب ، المشتريات مما يتسبب الفساد في عدم استفادة المواطنين بشكل كامل من ثروة الموارد الطبيعية في بلدانهم كما يؤدي الفساد تقليل نسبة مخصصات التعليم والصحة في الموازنة العامة بمقدار كبير جداً وتستطيع كل البلدان الانخراط بقوة في محاربة مكافحة الفساد وغسيل الاموال والحد من فرص غسيل الاموال واخفائه في مراكز مالية غير شفافة تحت مظلة الاصلاح من هذا المنطلق يجب على أداء الحكومة مساعدة الجهات الرقابية على ممارسة دورها في الرقابة ورصد الفساد من جميع الجوانب وتعزيز المسؤولية الجماعية عن طريق اليات تتخذها الحكومة ضد الفساد .

الكلمات الدالة: مكافحة الفساد ، الحكومة، غسيل الأموال ، الجهات الرقابية ، المؤسسات المالية.

Abstract

The government, which has a strong administration, must work towards combating corruption, represented by the formation of financial institutions that encourage a move towards the public sector, while activating the Oversight and Anti-Corruption Authority with the aim of protecting public money, fighting and eliminating corruption, and purifying society from its harmful effects on the state in all its institutions and the future of its generations, as it works. The Authority aims to protect public agencies in the state and its affiliated companies in order to create an environment characterized by transparency, integrity, justice and equality while implementing the national strategy for protecting integrity, collecting information, data and statistics related to corruption and organizing a national information base on corruption in all its aspects, with a focus on reforming and treating corruption in all its aspects and focusing on politics to build strong institutions that turn the tide against corruption in financial institutions such as tax administration and procurement, which causes corruption in citizens not to fully benefit from the wealth of natural resources in their countries. Corruption also reduces the proportion of education and health allocations in the general budget by a very large amount, and all countries can Engaging strongly in the fight against corruption and money laundering, and reducing the opportunities for money laundering and hiding it in non-transparent financial centers under the umbrella of reform. From this standpoint, the government's performance must help the regulatory authorities to exercise their role in monitoring and monitoring corruption from all aspects, and enhance collective responsibility through mechanisms taken by the government. Against corruption.

Keywords: Anti-corruption, government, money laundering, regulatory authorities, financial institutions.

مقدمة:

في ضوء الأدلة المتراكمة على ضعف أداء التدخلات في مجال مكافحة الفساد وقد أعادت الأبحاث الحديثة و النظر في نظرية اسس هذه التدخلات لاكتساب رؤى جديدة ، والدعوة الى الابتعاد عن التدخلات القائمة على اساس المنظور الرئيسي الى تلك التي تؤكد على العمل الجماعي ، وهو امر أكثر صلة بالبيئات الفاسدة بشكل منهجي ومنظور العمل الجماعي مجهز بشكل افضل لاحتضان حقيقة مفادها انه على الرغم من ان الفساد ينظر اليه على نطاق أوسع باعتباره امرا سيئا اجتماعيا ، فانه يمارس على نطاق أوسع من قبل الافراد الذين يسعون الى ايجاد حلول عملية لمشاكل الحياة الحقيقية وبعبارة اخرى ، عند ما يصف الفساد بأنه "مرض" يجب تشخيص اسبابه وظروفه واثاره ومراقبته وعلاجه ، ويميل المطلعون الى اعتباره علاجاً " يمكن ان يشفي مرض الفساد ويستأصله من جذوره على رغم تمكنه في مؤسسات الدولة بحجة الخدمات المؤكدة على عاتق المسؤولين تجاه الشعب.

الاشكالية :

ما هو دور الحكومة لمكافحة الفساد ؟

أ- ماهي الحكومة الرشيدة ؟

ب- ما اليات الحكومة لمكافحة الفساد ؟

ج- ماهي وسائل مكافحة الفساد ؟

د- ما هي الصعوبات التي تعيق الحكومة في مكافحة الفساد ؟

ح- ما هو الدور الذي تلعبه الحكومة في الحد من الفساد ؟

الفرضية :

بصفة عامة يجب على الحكومة ان يكون لها دورا في كشف الفساد قبل انتشاره من خلال مؤسسات إدارية و مالية قوية تشجع على النزاهة نحو القطاع العام مع تفعيل هيئة رقابة لحماية المال العام .

كما استخدمت في هذا البحث :

أ. المنهج الوصفي : وهو الذي يصف الحالة

كما هو أدوات ادخال متغيرات عليها حيث يدرس وصف الحالة دون كفيتها مع التركيز على جوانب الاسئلة في هذه الدراسة .

ب. كما استخدمت ايضا منهج دراسة الحالة يعتبر هذا المنهج دقيق في دراسة الحالة من جميع جوانبها ويرتبط بالظاهرة المشكلة بشكل دقيق .

ج- المنهج التاريخي :هو اداة علم لتاريخ في تحقيق ما حدث في عمليات في الماضي كما انه الطريقة التاريخية التي تفسر الحوادث الماضية لفهم المشاكل التي مرت في تلك الفترة .

قسم هذا البحث الى مباحث ومطالب :

أ- المبحث الاول : دور الحكومة في الحد من ممارسة الفساد

1- المطلب الاول / ممارسة الفساد المالي في القطاع العام .

2- المطلب الثاني / جودة اليات الحكومة في الحد من ممارسة الفساد .

3- المطلب الثالث / الفساد الاداري .

ب- المبحث الثاني : الحد من الفساد المالي في المؤسسات .

1- المطلب الاول / مبادئ معالجة الفساد الاداري .

2- المطلب الثاني / مكافحة الفساد الاداري ومتطلبات الترشيده .

3- المطلب الثالث / مبادئ العدالة والشفافية .

المبحث الاول : دور الحكومة في الحد من ممارسة الفساد

ان تحليل القضايا على مستوى المؤسسات (مثل الاحتفاظ بأفضل المديرين المؤهلين الذين من المرجح ان يتركوا المؤسسة اذا تم تبسيط فرص الدخل غير الرسمي المتاحة لهم) من خلال النهج المعياري والسياسات التوجيهية بشأن الحكم الرشيد والنزاهة في مثل هذه البيئات ليس كافيا ان التركيز على المعايير العملية والممارسات غير الممتثلة ليس هو نفس النظرة التحريفية للفساد التي تنطوي على وظيفة الفساد في التعامل مع الانظمة السياسية والبيروقراطية الصارمة بشكل مفرط نجد انه في حين ان المعايير الرسمية تنص على التعصب فإن المعايير - العملية - تفرض التسامح وفيما يتعلق بالفساد و يقوم قادة الاعمال بحل مشكلاتهم من خلال "ادارة " الفساد على مستوى المؤسسة وابتكار استراتيجيات "ناجحة" لحل مفارقة القيود الرسمية وغير الرسمية . (1)

المطلب الأول - ممارسة الفساد المالي في القطاع العام :

يتضمن نهج حل المشكلات في جميع حسابات تصاعدية للممارسات غير الممتثلة والحفاظ على المعاني التي ينسبها الممثلون الى افعالهم بطريقة مرتبطة بالسياق العام في مؤسسات الدولة وبما ان نحن نستخدم لغة المشاركين في جمع البيانات لدينا وفي تصميم ادوات المراقبة للممارسات غير الممتثلة في نحقق التوترات الموجودة بين الامتثال الرسمي لتشريعات ومكافحة الفساد المعتمدة على المستوى الوطني والممارسات غير المتوافقة للمؤسسات الضرورية لحل المشكلات على مستوى المؤسسة في الفساد بشكل منهجي : حيث " خطاب " التنظيم الوطني لمكافحة الفساد يتم انتهاك "روحها" بشكل روتيني للحفاظ على قدرة المؤسسة على المنافسة - ولا يمكن ان نتوقع من قادة المؤسسة ان يكونوا رواد حملات مكافحة الفساد على مستوى المؤسسة ومع ذلك فان البعض منهم يفعل ذلك وبالتالي فإننا نسعى الى شرح حالات القيم المتطرفة - للقادة الذين يجربون استراتيجيات مكافحة الفساد على مستوى المؤسسات - وننظر في حالات "الوكالة الفردية " في سياق المناقشات حول السلوك التنظيمي (2) .

لقد تطورت النظرية الحديثة في البحث التنظيمي بان المجال الذي يمكن للأفراد من خلاله التأثير على الاداء التنظيمي محدود للغاية بحيث لا يوجد سبب للقلق بشأن ما اذا كانت هناك أي سلوكيات او سمات تتفرد بها القيادة على سبيل المثال تشير ابحاث الاعتماد على الموارد الى ان الى ان معظم الاجراءات التنظيمية يمكن فهمها ليس كممارسة للوكالة الفردية ولكن كاستجابة تنظيمية لمتطلبات الجهات الفاعلة الخارجية التي تعتمد عليها المنظمات للحصول على الموارد والدعم (3).

1- ماهر مزاجم ، الفساد الاداري والمالي في المؤسسات الحديثة ، المؤتمر العملي الثاني ، جامعة بغداد ، مركز بحوث سنة 2006 ص10.

2 - جبرنج ، الفساد الرسمي والديمقراطية ، لندن سنة 1997 ص7.

3 - كابيردج ، ماسانوتش ، دليل نظرية القيادة ، ولممارسة ، لندن سنة 2013 ص269 .

بمعنى اخرى الضغوط الخارجية قوية جدا لدرجة انها تتبالغ في تحديد ردود الفعل التنظيمية لوضع الاستراتيجيات المنظمة لأنه ينظر اليها على انها مشروعة ومناسبة (1) .

مثل هذه الضغوط لا تختلف كثيرا عن ارساء الشفافية والمساءلة والافصاح في اماكن اخرى ومع ذلك فان تبني مثل هذه الاستراتيجيات في البيئات الفاسدة بشكل منهجي يؤدي الى وضع واقعي من الافراط في التنظيم وقلة التنفيذ مما يترك الامر لقادة المؤسسات لسد الفجوة ويظل الفساد احد التحديات الرئيسية التي تواجه ممارسة الاعمال التجارية في العديد من البلدان وبدراسة المبادرات الحالية التي تتخذها المؤسسات التي لها مخاطر الفساد وجدت شركة برايس ووترهاوس كوبرز ان 22 في المائة فقط من المؤسسات واثقة من فعالية برامج مكافحة الفساد التي تطبقها بالفعل في عام 2011 تمثل روسيا حاله مثيرة للاهتمام : فهي واحدة من منابر الاقتصادات الناشئة في العالم ووضع ذلك توصف ايضا بانها واحدة من اكثر البلدان فساد وفي الفترة 2008-2011 و بذلت الحكومة الروسية جهودا كبيرة لمكافحة الفساد تماشيا مع توصيات السياسات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي الا ان نتائج هذه الجهود على مستوى المؤسسات لم تكن حاسمة على الإطلاق جزء منها السبب سياسي و يلاحظ مونجيو بيدي ان العديد من الانظمة الشيوعية السابقة حاولت الانتقال من نظام الخاص الى نظام عالمي اي من اشكال الحكم القائمة على العلاقات في الغالب الى اشكال الحكم القائمة على القواعد في الغالب لكنها لم تصل حتى الان الا الى مرحلة تسميها الخصوصية التنافسية وترى ان معظم بلدان المنطقة في هذه المرحلة هي هجينه تجمع بين عناصر النوعين المثاليين في حين ان التميز بين القطاعين العام والخاص ضلل السياسات في المنطقة يرى ماركيت و فيفيفر ان مبادرات مكافحة الفساد فشلت ليس لأنها تستند الى نظريات غير كافية مثل نظرية الوكيل الرئيسي او نظرية العمل الجماعي بل لأنها لا تأخذ في الاعتبار الحالة المنظورة ان الفساد قد يكون اداة فعالة تساعد الناس على انجاز الامور خاصة في البيئات المؤسسية الضعيفة لقد كان استبدال القنوات الفاسدة بحلول مبتكرة تحولا هاما في السياسة العامة (الحكومة الالكترونية) وبين المنظمات غير الحكومية النزاهة معدل الاصلاح من اجل معالجة التحديات المتعلقة بالفساد(2).

المطلب الثاني : جودة اليات الحكومة في الحد من الفساد .

- 1- حكومة الوقاية من الفساد ودور سلطات مكافحة الفساد .
- 2- وحدود سلطات مكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية .
- 3- السياسات والاستراتيجيات (الوطنية لمكافحة الفساد) .
- 4- الخبرات واليات مكافحة الفساد واجب توفرها للمتابعة .
- 5- الادوات : و التدابير الرئيسية لمنع الفساد الاداري والمالي .

1 - محمد ، سعاد ، عبدالفتاح ، الفساد الاداري والمالي فظايره ،سبل معالجته ،النزاهة ، نشر الروية ، العدد 3 سنة 2007 ص130.

2 - كابيردج ،ماسانسوتش ، مرجع سبق ذكره ص7 .

وفي الاطار الدولي ، ادى الوعي المتزايد بالمخاطر والاحطار الناجمة عن وجود اشكال واسعة النطاق من الفساد الى تطوير نهج وقائي لهذه الظاهرة ، الى جانب الاستجابة القمعية الاجرامية الاكثر تقليدية في بونس ، 2017 كانتوني ، كارلوني ، 2018 ، كانتوني 2021 و 2018 ولكنها ايضا حقيقة حاضرة بقوة في السنايو المقارن ، ولا سيما في منطقة البلقان واوروبا الشرقية ، حيث تطوير سياسات مهمة تهدف الى بناء نظام لا يقتصر على قمع ظاهرة الفساد بل يحاول منعها تقليديا ، يتم التعامل مع الفساد من خلال القانون الجنائي كوسيلة للقمع ، تنظر القوانين الجنائية الى الفساد اولا وقبل كل شيء باعتباره جريمة محددة : جوهرها يتمثل في المعاقبة على تصرفات شخص يمنح موظفا عموميا منفعة غير مستحقة ، بسبب حصوله على ميزة غير عادلة لقيامه بواجبه ومن المؤكد ان الاهتمام مازال يولى لتحسين الانضباط في الجرائم المرتكبة وتعزيز القدرة على التحقق من هذه الجرائم وهكذا في مقدونيا الشمالية على سبيل المثال يوجد مكتب المدعي العام الخاص مكتب المدعي العام لملاحقة الجريمة المنظمة والفساد او ما شابه ذلك في البانيا ، وعلى المستوى الدولي يحظى باهتمام كبير ايضا لقد بدانا ندرك الحاجة الى نهج متكامل قادر على الجمع بين القمع والامنع وفي الواقع ومع وجود ادالة مهمة على مدى العقدين الماضيين ينظر الى استراتيجية التجريم وحدها على انها غير كافية لاحتواء الفساد⁽¹⁾.

هناك عدة اسباب لهذا القصور ويرتبط احد هذه الاسباب بتكلفة وعاء الحل الجزئي واخرى ل "ربا التضخم" كلما زاد استخدامه قل ادراك خطورة الظاهرة التي تتعلق بصعوبة التأكد من وقائع الفساد ولكن قبل كل شيء لان الفساد الذي يظهر الى النور ليس سوى جزء بسيط من الفساد الموجود في النظام السياسي والاداري برمته ، هناك في الاساس جزء من "جبل الجليد" الذي على الرغم من عدم ظهوره ، الا انه يمكن ملاحظته وذلك ايضا بفضل استخدام ادوات الكشف الاخرى ويتطلب ادارته وتغيير حجمة باستخدام حلول وادوات مختلفة عن تلك المطبقة ان الانشاء التدريجي لاستراتيجيات منع الفساد القادرة على التدخل ليس في وقائع الفساد فحسب بل في العوامل التي تساعد على تطور حلقات الفساد يشهد تسارعا هائلا في السنايو المقارن وذلك بسبب زخم اتفاقية ميريدا التي تروج لها الامم المتحدة والتي ترتبط بها اجراءات التحفيز والالتماس التي تقوم بها العديد من المنظمات الدولية الاخرى ونتيجة لهذه العملية ، اصبح تطوير نظام للحلول الوقائية سمة من سمات التطورات الاخيرة في الانظمة المؤسسية ، وخاصة في السياق الاوروبي (هوغ ، 2013 اوبي برين بيرو ، 2014 المفوضية الأوروبية ، ، 2014 بيتانكور ، 2017 مونجيو بيبدي ، 2015 كارلوني ، غنالي 2021 وتؤدي عوامل مختلفة الى هذه النتيجة وهي عوامل ذات طبيعة سياسية مؤسسية غالبا ولكنها ايضا ذات طبيعة جيوسياسية ومن الناحية القانونية فان الاطار الذي يتم من خلاله تطوير هذا النهج يتكون ، قبل كل شيء من بعض المنظمات الدولية المهمة⁽²⁾.

1 - محمد سعاد ، عبدالفتاح ، الفساد الاداري والمالي ، مرجع سبق ذكره ص 131 .

2 - ماهر مزاجم ، الفساد الاداري والمالي في المؤسسات الحديثة ، مرجع سبق ذكره ص 14 .

الوقاية من الفساد : الحكومة والسياسات والادوات

الاتفاقيات (على المستوى العالمي والاقليمي) وقد ساهمت مثل هذه الاتفاقيات بشكل كبير ليس فقط في نشر وعي اكبر بالقضية وتوسيع طرق احتواء الظاهرة ، ولكن قبل كل شيء في توحيد تدابير الاستجابة وتحديد اليات لرصد وتحفيز مكافحة هذه ظاهرة سياسات في مختلف البلدان وبالنظر الى السياق الاوروبي فانه على وجه الخصوص مع اتفاقيتي مجلس اوروبا لعام 1999 بدا وضع استراتيجية اوسع واكثر شمولاً لمكافحة الفساد الاجرامية ان اهم ارث خلفته هاتان الاتفاقيتان بموجب المادة 24 والمادة 14 على التوالي هو انشاء هيئة خاصة تكون مسؤولة عن ضمان قيام الاطراف "بتنفيذ الاتفاقية" لقد كانت مجموعة دول منطقة اليورو نشطة للغاية على مر السنين وكانت تقاريرها بمثابة حافز هائل للدول الاعضاء لتنفيذ الاصلاحات اللازمة ويرجع ذلك ايضا الى ان منظمة وكذلك المفوضية الاوروبية قد تولت مهمة مرافقة الدول في تنفيذ مجموعة شاملة من المعايير المستمدة ليس فقط في اتفاقيات مجلس اوروبا (1).

وهذا يعني ان التوصيات احترامها دائما وبسرعة فالتكيف مع الحوافز الدولية يعتمد الى حد كبير على الاطار السياسي وعلى المراحل السياسية المختلفة وعلى وجه الخصوص في البلدان المرشحة على الدفعة السياسية التي يتم تقديمها للبلدان المرشحة عملية التقارب نحو المعايير الاوروبية مع المواقف لذلك متغيرة واحيانا مع الضوء والظل وهكذا فيما يتعلق بصربيا في الواقع في تقريرها لعام 2020 اشكت مجموعة دول منطقة اليورو في تقريرها لعام 2020 من الاستجابة الجزئية للغاية لتوصياتها ولهذا السبب اعتبرت مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ان الوضع الصربي غير مرض على المستوى العالمي وقررت اطلاق "اجراء عدم الامتثال " بما في ذلك مطالبة صربيا بتقديم تقرير عن التقدم المحرز و على اية حال فان الوثيقة الأكثر اهمية لتعريف استراتيجيات مكافحة الفساد هي بالتأكيد اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد و تنطلق هذه الاتفاقية من " من خطورة المشاكل التي يشكلها الفساد " والتهديد الذي يشكله على استقرار المجتمعات وامنها مما يقوض المؤسسات والقيم الديمقراطية والقيم الاخلاقية والعدالة ويعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر تغطي المواد ال 71 لاتفاقية الامم المتحدة مجموعة واسعة من المواضيع (2).

المطلب الثالث : الفساد الاداري

الطبيعة غير الواضحة للممارسات الادارية بالنسبة لأولئك الذين يستخدمونها بشكل روتيني بصرف النظر عن نية اخفاء ما تصورنا ه ولكننا لم تكون طويلة وشاملة ولكن من الممكن ايضا ان يتعامل معها الرؤساء التنفيذيون من ممارسة استراتيجية لمكافحة الفساد حيث من أفضل تحقيق الاهداف بشكل غير مباشر الممارسات غير السلبية بالطرق غير الرسمية لإنجاز الامور الاكثر حيادية وهي المعايير العملية التي يستخدمها الرؤساء التنفيذيون وكبار المديرين لتحقيق من تطلب من المشاركين الابلاغ دون الكشف عن

1 - مي قبيل ما تكلفة الفساد في روسيا ،مجلة الدولية العدد 143 مصر القاهرة ، 2001 ص23 .

2 - مي قبيل ، تكلفة الفساد في روسيا ، مرجع سبق ذكره ص25 .

هويتهم عن مدى مشاركة شركاتهم في كل ممارسة محتملة بشكل منهجي ويتم اجراء تقييمات للاستراتيجيات يتم تأكيد على والحفاظ عليها نظرا لمستوى المشاركين والطبيعة الحساسة كان علينا ان نبذل جهدا اضافيا للتأكد من ان اولئك الذين اكملوا الاستطلاع كانوا على استعداد لمشاركة وجهات نظرهم وتم تقديم الضمانات الشخصية حيثما امكن ذلك.⁽¹⁾

لم يكن هدفي انشاء عينة تمثيلة في الاصل حددنا 500 رجل اعمال عملاء لشركة بحث تنفيذية كبرى وتواصل معهم احد المؤلفين مباشرة وفي مرحلة لاحقة اضاف بعض المشاركين الذين حضروا برامج التطوير التنفيذي ومنتديات خريجي كليات ادارة الاعمال (التطوع) اعطيت بيانات الاستطلاع رؤى لاستكشافها حول دور القيادة في البيئات الفاسدة بشكل منهجي بالإضافة الى فرص لاستكشاف إمكانية استخدام لغة المشاركين التي اعترف بها على الرغم من ان قائمة الخصائص تبدو قصيرة نوعا ما الا انها كانت متطابقة مع هدفي الاساسي المتمثل في التواصل مع قادة الشركات وانشاء استبيان يمكن اكماله خلال 15 الى 20 دقيقة ومن المثير للاهتمام ان نلاحظ ان الدراسات الاضافية المستندة الى هذه المنهجية والتي اجريت لم تظهر اي فروقات ذات دلالة احصائية من حيث صناعة الشركات او حجمها او تجارب المشاركين او على المستوى التعليمي المتعمقة بطلبي من المديرين التنفيذيين التحدث عن بيئة اعمالهم والفساد المنهجي وعلى اساس تحليل الادبيات الادارية حول الفساد الحكومي يرى جالانج ان سلوك في بيئة فاسدة يتحدد بعاملين الموارد السياسية واعتماد الصناعة التي تعمل فيها على اللوائح الحكومية وتلعب عوامل مثل التطور المؤسسي لدولة ما وثقافة مما يحدد جالانج اربعة مناهج استراتيجية متميزة للتعامل مع الفساد الحكومي التغيير (الاعتماد التنظيمي العالي - مستوى عال من الموارد السياسية) الذي يؤدي الى التعامل مع الحكومة والتغيير المؤسسي والسيطرة التنظيمية تجنب الاعتماد التنظيمي المنخفض - المستوى العالي للموارد السياسية الذي يؤدي الى ضبط النفس وعدم الاستثمار وتشكيل مجموعات الاعمال ، هذه الاستراتيجية تفيد المؤسسات الحكومية الحليف (الاعتماد التنظيمي العالي - انخفاض مستوى الموارد السياسية) مما يؤدي الى التواصل وتشكيل المشاريع المشتركة ، هذه الاستراتيجية تفيد كلا من المؤسسات والاقتصاد.⁽²⁾

المبحث الثاني الحد من الفساد الاداري والمالي في المؤسسات

اسباب الفساد الاداري هي اسباب متداخلة ومتفاعلة فيما بينها تمثل بطبيعتها المباشرة او الغير مباشرة كما له حدود اساسية لا تنتشر الفساد الاداري والمالي ويرجع هذا الفساد لدوافع اقتصادية واجتماعية للفساد الاداري والمالي وبما ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية لها دورا كبير هام باعتبارها هي احد الدوافع التي تؤدي الى ظهور الفساد الاداري والمالي فسوء الاحوال الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام هو عجز الدولة

1 - دينيسا واوكريزكو ، ادارة الممارسات التجارية غير الرسمية ، هبر روسي سنة 2015 ص74، 149 .

2 - دينيسا واوكريزكو ، ادارة الممارسات التجارية غير الرسمية ، مرجع سبق ذكره ص50.

عن اشباع الحاجات الأساسية للموظفين يعد سببا وراء سلوك المرضى الذي يسود العالمين في معظم البلدان النامية. (1)

ـ المطلب الاول : مبادئ معالجة الفساد الاداري .

ان اتخاذ الإجراءات الوقائية لتجنب ظهور أي حالة للفساد بما ان الرقابة الداخلية تعتبر جزءا من ادارة المؤسسة كصمام امان في الدفاع عن الأصول وحمايتها واكتشاف الفساد وتزوير في المؤسسات الحكومية مع قيام الدولة بهيئات من الموظفين القانونيين تسمى النزاهة بالأشراف والمراجعة على المؤسسات المالية والحكومية وضبط كل المخالفات من رشاي واستغلال المنصب الذي يؤدي إلى هدار المال العام .

تواجه الحكومة الفاسدين الذين يتلاعبون بالحسابات المصرفية العامة بهدف تحقيق ربح صوري وإظهار اداء الوحدة الاقتصادية بشكل جيد وذلك لتضليل والخداع لمستخدمي القوائم المالية مع تغطية واقعة التلاعب بحيث تظهر بصورة صحيحة مثل تسجيل عمليات وهمية وتزوير السجلات والوثائق وبما ان تحقيق الشفافية والعدالة والمساواة وترشيح مبادئ النزاهة الوطنية من اهم العوامل التي تساهم في مكافحة الفساد والحد من اثاره السلبية وذلك عبر السلطة القانون والابلاغ عن مثل هكذا حالات اينما وجدت وهي حالة عامة في كل معظم الدول ومن بينها الموقف القانون في ليبيا بصورة واضحة في سلوك الافراد والمؤسسة التشريعية والحكومة في وقتنا الحالي ان حاولت الانغماس في ظاهرة الفساد والمؤسسات القانونية تشمل هذه الظاهرة اشكالا مختلفة من الممارسات من قبل عصيان القانون والخروج عليه وتجاهله او الاتفاق عليه من اضعاف النفوس المرتشيين دو عقيدة التحايل والكسب غير المنزوع من هذا المبدأ تحاول الحكومة بكشف هذه الاختلاسات والقضاء عليها بمقدار الامكان وتبنيها للوجود من منطق الشفافية والنزاهة والعدالة في تطبيق القانون !لما ان نفاذ القانون وتحقيق العدالة ينطويان على معان ليس من السهل تدوينه في عبارات محدده وتشمل العدالة الاجتماعية جملة من الامور أبرزها اشباع الحاجات الانسان الاساسية واقتسام الموارد على اساس المساواة وهي تستهدف إتاحة الفرصة للجميع للوصول إلى الخدمات الأساسية وتحقيق المساواة (2).

المطلب الثاني : مكافحة الفساد الاداري ومتطلبات الترشيح

الوقاية من الفساد الحكومة والسياسات والادوات والحقيقة ان التدخل في الفساد يعني إصلاح النظام الإداري والنظام السياسي نفسه ويزداد الأمر تعقيدا عندما ينتشر الفساد على نطاق واسع في النظام السياسي والمؤسسي فالعلاقة الوثيقة بين ديناميكيات الفساد على المستويين المؤسسي والإداري (وأداء النظام السياسي) مع قضايا حاسمة محددة مثل تمويل الأحزاب السياسية ، أو العلاقة الوثيقة بين سياسات مكافحة الفساد والسياسات الإدارية الأكثر شمولاً .استراتيجيات الإصلاح بالنسبة للدول المرشحة ، فان الطلبات الاوربية في اطار برامج تقريب التشريعات والتكيف مع مكتسبات الاتحاد الاوربي تظهر هذه التحديات بشكل جيد ، كما

1 - بحر يوسف عبد عطية ، الفساد الاداري المسببات والعلاج ، مجلة جامعة الزهر ، مجلد 13 العدد 2 ، سنة 2011 .

2 - خوري النعيم الرقابة الداخلية، في المصارف والمؤسسات المالية ، مدلة المرقعي ، الاردن العدد 24، فبراير سنة 1997 ص220 .

ان الوثائق الاوروبية العديدة المصاحبة لهذه الاستراتيجيات تمثل حالة من التقدم وتميز في مختلف البلدان خبرة والواقع ان استراتيجيات مكافحة الفساد ترتبط ارتباطا وثيقا بتدخلات الاصلاح الاوسع التي تستهدف النظامين السياسي والاداري و على سبيل المثال بهذا المعنى يمكن الاشارة الى حالة مقدونيا الشمالية ، حيث يجري تنفيذ برنامج اصلاح " الادارة المالية العامة " (وان كان مع بعض التأخير المتعلق بأزمة كوفيد -19) وحيث يتم تنفيذ برنامج اصلاح شامل ويجري حاليا اعداد " استراتيجية اصلاح الادارة العامة " ، (2017-2022) وبوسعنا لن نقول نفس الشيء عن البلدان المرشحة الاخرى ، حيث تحدد الحاجة الى تكييف النظام المؤسسي مع المكتسبات الاوروبية الحاجة الى العديد من التدخلات الاصلاحية ان نفس إجراءات الانضمام الى الاتحاد ومن ناحية اخرى ، كما تم تحليله سابقا هنا الاوروبي تدرك تماما المنظور الاستراتيجي لمنع الفساد وقمعه وكما تجدر الاشارة الى ان القيم التأسيسية للاتحاد الاوروبي تشمل سيادة القانون واحترام حقوق الانسان ان وجود نظام قضائي فعال (مستقل وعالي الجودة وفعال) ومكافحة الفساد بشكل فعال لهما اهمية قصوى ، وكذلك احترام الحقوق الاساسية في القانون والممارسة ولذلك فإن اصلاحات مكافحة الفساد تتأرجح بين البحث عن نموذج موحد والحاجة الى حلول مستهدفة بين التحديات العامة والمشاكل المحددة من خلال الاتفاقيات الدولية ، وفي هذا الاطار يتم تحديد " الجوهر المشترك " لاستراتيجية منع الفساد ، والذي ينبع بشكل خاص من المؤشرات التي توفرها اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد على الرغم من ان له سمات عامة مشتركة ، الا ان تنفيذه في مختلف الانظمة القانونية يعرف وقد عرف اختلافات كبيرة ويمكن قول الشيء نفسه عن تجارب البلدان المرشحة ، حيث يكون تجانس الحلول اكبر ، ويعزز العمل في مجال المنظمات الدولية ، وقبل كل شيء تقارب المحفزات بين مجموعة دول منطقة اليورو والاتحاد الاوروبي وحتى في ظل وجود نظام ذي سمات عامة مشتركة على نطاق واسع ، حيث يمكن التأكيد بشكل عام على ان " سجل الانجازات في مجال منع الفساد يتحسن ببطء " فإن التجارب المنفردة تظهر اختلافات واضحة ، مرتبطة بالتقاليد الادارية المختلفة (كما هو الحال في البانيا) ، والى " التوجه " السياسي المختلف ، وهو عامل لا ينبغي الاستهانة به ليس فقط فيما يتعلق باعتماد الاصلاحات ، ولكن ايضا فيما يتعلق بتنفيذها⁽¹⁾ .

حكومة الوقاية من الفساد ودور سلطات مكافحة الفساد

يتمثل احد العناصر المهمة التي تميز إصلاحات مكافحة الفساد في تحديد هيكل عام ، في كل نظام قانوني ، يتعهد بمهمة مكافحة الفساد او منعة ، وقد ادى الوعي الدولي المتزايد بهذه القضية ، بالفعل في العقود سابقة اتفاقية ميريديا ثم بتسارع واضح بعد ذلك انتشار " سلطات مكافحة الفساد " في العديد من البلدان .

1 - خورى النعيم ، الرقابة الداخلية في المصارف والمؤسسات المالية ، مرجع سبق ذكره ص221.

في الواقع وفقا للمادة 6 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ، يتعين على كل دولة ان تنظم على وجه الخصوص ، هياكل لمكافحة الفساد ذات وظائف وقائية على اساس يكمل الحكم المتعلق بالقمع الوارد في المادة ، 36 والذي يتطلب " وجود هيئة او هيئات او اشخاص متخصصين في مكافحة الفساد من خلال انفاذ القانون " وقد تم تضمين انشاء سلطات وطنية لمكافحة الفساد في العديد من الاتفاقيات (العالمية والاقليمية على حد سواء) وتم الترويج لها من قبل العديد من المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية سنة 2009 والوقاية من الفساد الحكومي والسياسات والادوات التي هي اساس هذه الالتزامات يمكن لسلطات مكافحة الفساد في السيناريو المقارن السلطات التي تركز على كل من السلطات الوقائية وسلطات التحقيق " الوكالات متعددة الاغراض " ، السلطات المتخصصة ذات صلاحيات التحقيق والتحقيق السلطات القمعية " اجهزة انفاذ القانون " ، السلطات المسؤولة عن الوقاية ولها دور في معرفة الظاهرة وفي تحديد سياسات مكافحة الفساد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومع ذلك لا تتطلب اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ان تتولى وكالة واحدة المسؤولية الشاملة عن سياسات منع الفساد مكتب الامم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة ولا يوجد نموذج واحد في تطوير نظام لمكافحة الفساد ، ولكن يبدو ان هناك اتجاها سائدا نحو انشاء هيئة واحدة لمكافحة الفساد على المستوى المركزي تختلف كثيرا عن بعضها البعض ، خاصة فيما يتعلق بالصلاحيات الممنوحة لمختلف الاجهزة ، وعلى وجه الخصوص استقلالها في الواقع ، هي في كثير من الاحيان إدارات وليست سلطات او وكالات منفصلة ، بشكل عام على الرغم من التوقعات المرتبطة بإدخال سلطات مكافحة الفساد ، يجب القول الان ان الانتقادات منتشرة على نطاق واسع خاصة فيما يتعلق بتصور تأثيرها المحدود الذي يقترب من عدم الاهمية ، في الحالات الاكثر إشكالية ومع ذلك ، فإن الاشكال المتغيرة للفساد ، بطرق متطورة ومعقدة بشكل متزايد ديلا بورتا ، فانوتشي ، 2021 والتصور المذكور للطبيعة الممتدة والمنهجية للفساد ، يبرران تحديد الحلول التنظيمية للسيطرة عليه وتباينه تختلف عن الحلول التقليدية وتضيف إليها والتي تنفذها الرقابة القضائية والشرطية واسعة النطاق على جريمة الفساد ان الاستجابة لهذه الديناميكيات هي التي نشهد فيها "انتشار" اتفاقيات مكافحة الفساد ، كجزء من سياسات الاصلاح الشاملة الموجهة لمكافحة الفساد والتي تنتشر في العقود الاولى من الالفية الجديدة (برنامج الامم المتحدة الانمائي 2011تحالف اسيا 2020) على الرغم من اختلاف الحلول والصلاحيات ، غالبا ما يتم تحديد هيئات مكافحة الفساد على انها السلطات المسؤولة عن تطوير وتنفيذ سياسات مكافحة الفساد على المستوى الوطني ، وإنفاذها والتحقق الشامل من امتثال تصرفات المؤسسات العامة للقانون⁽¹⁾.

1 عبد العالي ، حاجات الاليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري طرحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خضرم ، بسكرة ، سنة 2013 م.

المطلب الثالث : مبادئ العدالة والشفافية

يتم الفساد بشكل رئيسي من خلال المؤشرات القائمة على التصور الشخصي للفساد الذي يقدمه الخبراء ويتم التعبير عنه عموماً على مستوى الدولة ، احد هذه المقاييس هو مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية 2020 مؤشر اسعار المستهلك هو مؤشر مركب لتصورات الفساد التي يعبر عنها خبراء ومديرو القطاع الخاص ن ويستخدم 13 قاعدة بيانات خارجية انتجها البنك الدولي ، والمنندى الاقتصادي العالمي ، والشركات الخاصة ، ومراكز الفكر و على الرغم من الاستخدام الواسع النطاق في الدراسات المقارنة ، الا ان مقاييس الفساد المبنية على التصورات ما زالت محل تساؤل ، يشير النقاد الى ان التدابير القائمة على التصورات عرضة للتحيز وتكون بمثابة وكلاء غير كاملين للمستويات الفعلية للفساد ، لان التصورات قد لا تكون مرتبطة بالتجارب الفعلية للفساد ويمكن ان تكون مدفوعة بالمشاعر العامة يعكس النمو الاقتصادي او التغطية الاعلامية لحالات الفساد الهامة وفي بعض الحالات (أي عند الحصول على عقد امدادات المياه او توصيل الكهرباء) تعتبر تدابير اضافية لمكافحة الفساد ، تعد مسوحات البنك الدولي للمؤسسات مثالا على هذه التدابير الاخيرة حيث تقوم بجمع بيانات المسوحات الاكثر استخداما على مستوى الشركات حول الفساد ، وحتى لو تغلبت لو تغلبت هذه التدابير جزئيا على عيوب التدابير القائمة على التصور ووفرت معلومات عن التورط المباشر في ممارسات الفساد ، فإنها عيوباً ايضا (1).

وبتمثل التحدي الرئيسي في المدى الذي قد يصل اليه المستجيب في الابلاغ بشكل خاطئ عن احداث الفساد عن عمد ، يمكن ان يؤدي الخوف او الخجل من التعرض للمستجيبين الى عدم الابلاغ عن الفساد ، في حين الاهتمام الاستراتيجي بالتأثير على العمل بشأن ممارسة فاسدة معينة يمكن ان يؤدي الى الافراط في الابلاغ عن حالات الفساد ويمكن ايضا استخدام التدابير القضائية لقياس الفساد من خلال الاجراءات القضائية ، مثل الاحكام والعقوبات والإدانات في جرائم الفساد ، على الرغم من اظهار عدد اقل من الاهمية الاحصائية مقارنة بالتدابير السابقة ، تظهر التدابير القضائية عددا من العيوب المرتبطة في المقام الاول قابلية الاستخدام المحدودة في الدراسات الدولية لان الدول المختلفة تعتمد أنظمة قضائية مختلفة ، وثانيا فائدة جزئية لمنع الفساد ، حيث ان الادانة بجرائم الفساد قد تحدث بعد سنوات عديدة من وقوع الحدث الفاسد ويتم تقييم الفساد ايضا من خلال الاستدلال الاحصائي ومقاييس السوق ، تقوم هذه المقاييس بتقدير الفساد من خلال الوكلاء ، أي المتغيرات التي تعتبر تعبيرات عن سلوكيات او مواقف قريبة من الفساد ومن ثم تقرب الفساد ، وتعتمد بعض هذه المقاييس على المقارنة بين البيانات الحقيقية والنموذج الاحصائي النظري (او الاقتصادي/الاقتصاد القياسي) الذي يفترض السلوك غير الفاسد عمدا يقومون بتقدير حدوث الفساد في سياقات او قطاعات محددة من خلال التحقق من مدى انحراف البيانات الحقيقة المرصودة عن فرضية غياب

1 - الهام عطا الموسوي ، اثر الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري ، بغداد العراق سنة 2005 ص3 .

الفساد (أي ما ينبغي ملاحظته في غياب الفساد ، في ظل نموذج نظري محدد) تعتبر التدابير البديلة مفيدة في السماح للمستخدمين بتقدير مدى انتشار الممارسات الفاسدة في سياقات او قطاعات محددة ، وفهم الديناميكيات الدقيقة للفساد ، ودراسة الاثر الاقتصادي للفساد⁽¹⁾.

تسعى الوقاية الى تحديد نقاط الضعف المحتملة في مؤسسة عامة من اجل تقديم التحذيرات والكشف عن أي نقاط ضعف محتملة وفرص لسوء الممارسة ، وتقديم توصيات للحد منها والتقليل منها وبالتالي فان الهدف الرئيسي لمثل هذه التدابير لم يعد القياس اللاحق ل"كمية الفساد" ، بل تحديد المواقف المعرضة لخطر الفساد مسبقا وفي الواقع يمكن معالجة مسألة منع الفساد من خلال تنفيذ مجموعة واسعة من الادوات بدءا من البرامج الادارية الوطنية لمكافحة الفساد وتقييمها لاحقا من خلال الدراسات الاستقصائية ، وحتى تقييم مخاطر الفساد تهدف البرامج الوطنية لمكافحة الفساد الاداري الى تطوير وتنفيذ انظمة ردع للضوابط المسبقة للموظفين العموميين عن ارتكاب جرائم الفساد في السياق الايطالي ، اعتمد التشريع الوطني منظورا وقائيا لمعالجة الفساد بموجب القانون رقم 11 القانون رقم 190 لسنة 2012 الذي ادخل اداتين رئيسيتين للحد من مخاطر الفساد في الادارات العامة : خطة مدتها ثلاثة سنوات لمنع الفساد ، والتي بموجبها يطلب من كل ادارة تقييم مستويات تعرضها لمخاطر الفساد والاشارة الى التغيرات التنظيمية للحد من هذه المخاطر.

ثانيا ادخال شخصية جديدة وهي المشرف على منع الفساد الذي يشارك من بين واجبات اخرى في مسح وطني عن طريق ملء تقرير عن درجة انجاز التدابير الوطنية لمكافحة الفساد من قبل الادارة العامة التي يمثلونها⁽²⁾.

يتم الحصول على مؤشرات الحرب الادارية ضد الفساد من خلال أحدث هذه المسوحات وهي توفر معلومات عن قدرة المكاتب الادارية على التصدي بشكل فعال لانتشار السلوكيات المنحرفة والممارسات الفاسدة في المكاتب الادارية التي تمثلها ، من خلال اعتماد وتنفيذ التدابير الوقائية التي يفرضها التشريع الوطني أي فيما يتعلق بدوران الموظفين ومتطلبات الشفافية الخ وعلى الرغم من الامكانيات ، الا ان مؤشرات مكافحة الفساد الاداري تظهر بعض نقاط الضعف ، اولا نظرا لأنها مؤشرات موجزة تعتمد على الاعلانات التلقائية من قبل المسؤولين ، فإنها توفر معلومات حول قدرة النظام الاداري على اعتماد تدابير وقائية بشكل فعال ، وليس حول الفعالية الفعلية للتدابير الوقائية نفسها ولذلك فهي مؤشرات موجزة تعتمد على الاعلانات التلقائية من قبل المسؤولين ، فإنها توفر معلومات حول قدرة النظام الاداري على اعتماد تدابير وقائية بشكل فعال ، وليس حول الفعالية الفعلية للتدابير الوقائية نفسها ولذلك فهي مؤشرات صالحة لدرجة الامتثال واعتماد التدابير الوقائية ، وليس للفعالية الفعلية لتدابير مكافحة الفساد نفسها ، علاوة على ذلك فإن احد القيود الاساسية المشتركة بين

1 - الهام عطا الموسي ، أثر الرقابة المالية ، مرجع سبق ذكره ص41 .

2 - محمود صلاح الدين فهمي ، الفساد الاداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصاد ، دون سنة النشر ، ص27 .

جميع التدابير المستندة الى عمليات تدقيق الفساد الرسمية التي تقودها الحكومة ، هو انه بمجرد ان يفهم المسؤولون طريقة عمل نظام يحاول اكتشاف الفساد وقياسه باستمرار من خلال عمليات تدقيق منهجية⁽¹⁾.

الخاتمة

تواجه الحكومة الفاسدين الذين يتلاعبون بالحسابات المصرفية والمستندات المالية العامة بهدف تحقيق ربح صوري وإظهار اداء الوحدة الاقتصادية بشكل جيد وذلك لتظليل والخداع لمستخدمي القوائم المالية مع تغطية واقعة التلاعب بحيث تظهر بصورة صحيحة مثل تسجيل عمليات وهمية وتزوير السجلات والوثائق وبما ان تحقيق الشفافية والعدالة والمساواة وترشيح مبادئ النزاهة الوطنية من اهم العوامل التي تساهم في مكافحة الفساد والحد من اثاره السلبية وذلك عبر السلطة القانون والابلاغ عن مثل هكذا حالات اينما وجدت وهي حاله عامة في كل معظم الدول ومن بينها الموقف القانون في ليبيا بصورة واضحة في سلوك الافراد والمؤسسة التشريعية والحكومة في وقتنا الحالي ان حاولت الانغماس في ظاهرة الفساد والمؤسسات القانونية تشمل هذه الظاهرة اشكالا مختلفة من الممارسات من قبل عصيان القانون والخروج عليه وتجاهله او الاتفاق عليه من اضعاف النفوس المرتشين دو عقيدة التحايل والكسب غير المشروع من هذا المبدأ تحاول الحكومة بكشف هذه الاختلاسات والقضاء عليها بقدر الامكان وتبنيها للوجود من منطق الشفافية والنزاهة والعدالة في تطبيق القانون ، و لما ان نفاذ القانون وتحقيق العدالة ينطويان على امر ليس من السهل تدوينه في عبارات محدده وتشمل العدالة الاجتماعية جملة من الامور أبرزها اشباع الحاجات الانسان الاساسية واقتسام الموارد على اساس المساواة وهي تستهدف إتاحة الفرصة للجميع للوصول إلى الخدمات الأساسية وتحقيق المساواة بين افراد الشعب .

النتائج والتوصيات

- 1- يجب على الحكومة اتخاذ جميع التدابير لمواجهة الفساد بجمع انواعه .
- 2- ينبغي على الرقابة الادارية انجاز نتائج لها دور في اكتشاف الفساد الاداري والمالي وتقديمها للحكومة ومحاسبة مرتكبي المخالفات المالية .
- 3- يجب على هيئة النزاهة أن تقوم بأعمال يتم التكليف بها من قبل الحكومة وانجازها على اكمل وجه ممن يسهل معرفة المفسدين والفاسدين في المؤسسات الحكومية.
- 4- يجب على مؤسسات الدولة تقديم معلومات للجهات الرقابية وهيئات النزاهة باسر وسهولة وعدم التكتم عليها بحجج غير قانونية .
- 5- يجب على الحكومة تكليف هيئات من الموظفين القانونيين بالأشراف والمراجعة على المؤسسات المالية والحكومية من دو الخبرات الجيدة والنزاهة في جميع قطاعات الدولة .

1 - محمود صلاح الدين فهمي ، الفساد الاداري وعمليات التنمية الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص31 .

المصادر والمراجع

- 1- ماهر مزاجم ، الفساد الاداري والمالي في المؤسسات الحديثة ، المؤتمر العلمي الثاني جامعة بغداد مركز بحوث ، سنة 2006 ص 10 .
- 10- الهام عطا الموسوي ، أثر الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري بغداد العراق سنة 2005 ص 3 .
- 11- محمود صلاح الدين فهمي ، الفساد الاداري كمعوق للتنمية الاجتماعية والاقتصاد ، دون سنة النشر ص 27 .
- 2- جبرنج ، الفساد الرسمالي والديمقراطية ، لندن سنة 1997 ص 7 .
- 3- دليل نظرية القيادة ، ولممارسة ، كابيردج ، ماسانسوتش ، لندن سنة 2013 ص 9-26 .
- 4- محمد سعاد ، عبد الفتاح ، الفساد الاداري والمالي فظاهرة سبل معالجته ، النزاهة ، نشر الروية ، العدد 3 سنة 2007 ص 130 .
- 5- مى قبيل ما تكلفة الفساد في روسيا مجلة الدولية العدد 143 مصر القاهرة ، 2001 ص 23 .
- 6- دينيسا واوكريزكو ، ادارة الممارسات التجارية غير الرسمية ، هير روسي سنة 2015 ص 74-149 .
- 7- بحر يوسف عبد عطية ، الفساد الاداري المسببات والعلاج ، مجلة جامعة الزهر ، مجلد 13 العدد 2 سنة 2011 .
- 8- خورى النعيم الرقابة الداخلية ، في المصارف والمؤسسات المالية ، مدلة المرقعي ، الاردن العدد 24 فبراير سنة 1997 ص 220 .
- 9- عبدالعالي ، حاجات الاليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري أطروحة دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خضر ، بسكرة سنة 2013 .